

الجامعة المستنصرية

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

ظاهرة المنع في الصرف العربي

أطروحة قدمتها الطالبة

زينب باسل كامل مراد الداغستاني

إلى مجلس كلية الآداب/الجامعة المستنصرية وهي جزء
من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

صالح هادي شمام القرشي

الخاتمة ونتائج البحث

توصل البحث في مجمله إلى مجموعة من النتائج نوجزها على النحو الآتي:
أولاً: ظاهرة المنع في الصرف العربي ظاهرة كشفت عن جانب من جوانب نظام اللغة العربية ظهر من خلال مجموعة من الأحكام استندت في أساسها إلى مجموعة من القوانين غايتها النزوع نحو التخفيف في قواعد النطق؛ وقد جاءت متسقة مع الذوق اللغوي واستعماله، فضلاً عن انسجامها وتوائمها مع القواعد المنظمة لجوهر اللغة.

ثانياً: عرض البحث أهم الظواهر التي وظفت خدمة للصرف، منها ظاهرة التخفيف، وظاهرة المشاكلة، والمجانسة، والمماثلة، في الحركة، والمناظرة، والمخالفة، فقد كان لهذه الظواهر عظيم الأثر في توصيف وتعليل ظاهرة وتعليلها؛ لأنها مرتبطة بخفة الحروف، أو ثقلها وانسجامها مع الحركات وتجانسها في صياغة الكلمات.

ثالثاً: حدد البحث مفهوم المنع في الصرف العربي من حيث أنه حكم صرفي المراد به رفض كل ما يخل بكيفية تأليف الكلمة، وحركاتها، ووزنها، وما يعرض لها من زيادة، وحذف، وقلب، وإعلال، وإبدال وإدغام، بحيث تحدث تغييراً في المعاني، أو القيم الصرفية، يتولد على إثرها الخطأ في أية صيغة منها، فتفسد المعنى وتزيله عن موضعه.

رابعاً: أشر البحث أسباب المنع مُجماًلأ إياها على النحو الآتي:

١. من أهم أسباب المنع هو طلب الخفة لأنه أصل واسع في باب العلل.
٢. الحفاظ على الصيغة الصرفية؛ لأن الصيغة تساعد في الأعم الأغلب في تحديد الباب الصرفي.
٣. تجنب الخطأ في الصرف ومسائله؛ لأن الخطأ في هذه المسائل لا يقل خطورة عن الخطأ في الإعراب.

٤. المحافظة على انعزال الكلمة وانفرادها في الصرف، مما يجعلها في موقف متشابه مع المعجم؛ لأن تحديد المعنى الصرفي للكلمة خطوة ضرورية في شرح الكلمة وبيان معناها.

خامساً: اتفق البحثُ عرضه لأنماط البحث مع التقسيم الذي ذهب إليه الدكتور مازن عبد الرسول في رسالته (المنع في النحو العربي)، والتي انقسمت على ثلاثة أنماط هي: منع العرب أنفسهم، ومنع اللغويين أو ما اصطلح عليه منع النحاة، وهو المنع القائم على آراء اللغويين، ومذاهبهم في إصدار الأحكام؛ وأما النمط الثالث، فهو منع العرب واللغويين، وهو يعني اتفاق الطرفين في منع مسائل عدة.

سادساً: التي لم تخرج عن الأساليب منع العرب التي حددها الدكتور مازن عبد الرسول أنفسهم وهي المنع الواجب، والمنع المقيد أو المشروط، وزادَ البحثُ قسماً رابعاً لم يذكره الدكتور في (المنع النحوي) وهو المنع الافتراضي وهو المنع الذي لم تتكلم به العرب، ولا وجود له في العربية، بل افترضه اللغويون في مسائل محددة، أو بعبارة أدق المنع الذي طال المسائل التي تعد لوناً من ألوان التمارين، والرياضة الفكرية الصرفية.

ثامناً: في الفصل الأول الذي عرضنا فيه لأهم قضايا المنع في صيغ الأسماء تبين لنا ما يأتي:

أ. في صيغة (فِعْل) وقفنا على العلة في امتناع مجيء الكثير من الألفاظ على هذا الوزن، وكثرة الألفاظ في نحو (فَعُل) مع أن الضمة أثقل من الكسرة؛ لأن ((الضمة وإن كانت أثقل من الكسرة، فإنها أقوى منها، وقد يحتمل للقوة، ما لا يحتمل للضعف))، وأن الألفاظ التي سمعت لا تعد مخالفة لما قضى به سيبويه الذي كان قد اكتفى بذكر (إِبل) وحدها لأنها جاءت بلا خلاف، وإن ما سمع لا يخرج عن إطار التعدد اللهجي.

ب. إنكار اللغويين لوجود صيغة (فِعْلُ) في الكلام، والعلة في هذا الامتناع إنما تعود إلى صعوبة الخروج من كسر إلى ضم على الرغم من وجود الحاجز الحصين الذي لم يعتد به لضعفه، وهو ما يؤشر حسهم الصوتي الذوقي.

ت. في منع صوغ (أفعل) التفضيل من العيوب والألوان اتفق البحث مع مذهب اللغويين في هذا المنع، لاسيما أن سائر العيوب والألوان لازمت مجالها فصارت كعضو من الأعضاء، فالأصل هو الملزم لهذه العلة؛ إذ لا تفاوت فيها، ومبنى التفضيل هو التفاوت.

ث. في المنع في التذكير والتأنيث اطمئن البحث إلى ما قرره الدكتور طارق الجنابي من أن التأنيث يستدل عليه في الأصل بالصيغة لا بالعلامة، فصيغة (فُعَلَى) للتأنيث ونظيرتها (فَعَلَاء) يقابلها (فَعَلَانَ) و(أفَعَلَ)، ولا شأن للألف مقصورة كانت أم ممدودة بالتأنيث، وأن الذي أشاع دلالة البنى الصرفية على التذكير أو التأنيث هو الاستعمال اللغوي فهو الحكم الفيصل فيما يشتجر من خلاف.

تاسعاً: أما أهم النتائج التي وقف عليها الفصل الثاني فهي:

أ. بين البحث آراء اللغويين في منع صوغ الفعل من حرف واحد؛ لأن أبنية الفعل ثلاثية ورباعية؛ فالأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف حرف بيتداً به وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه، فضلاً عن أن الصيغة الثلاثية تؤثر نزوع اللغويين إلى الاعتداد بضابط الخفة وتجنب الثقل في صياغة الألفاظ.

ب. في حديثنا عن منع مجيء الفعل من خمسة أحرف أصول، تبين أن هذا البناء هو بناء مخصوص بالأسماء دون الأفعال؛ لأن الأخيرة معرضة للزوائد من أولها وآخرها؛ ولأن الأسماء أشد تمكناً من الأفعال بدليل استغنائها عن الأفعال.

ت. أن القرآن الكريم قد وظف الكثير من هذه الأفعال على هذه الصيغة في أداء الدلالات وتقريب المعاني الخفية.

ث. لم يتفق البحث مع جمهور اللغويين في أن بناء (فَعَلَ - يَفْعَلُ) أكثر الأبواب في العربية؛ لأنه مردود بما جاء في القرآن الكريم؛ فبناء (فَعَلَ - يَفْعَلُ) هو أكثر مجيئاً في القرآن، فضلاً عن ما أثبته الدكتوران صالح هادي القرشي وحيدر فهد السويدي في دراستهما لأبواب الفعل الثلاثي في معجم تاج العروس، وتبين لهما أن بناء (فَعَلَ - يَفْعَلُ) هو أكثر الأبواب في المعجم.

ج. وافق البحث اللغويين في منع مجيء (فَعَلَ - يَفْعَلُ) إلا مضموم العين في الماضي والمضارع ولازم، ووضح تعليلاته مستأنساً برأي من ذهب إلى أن لغة العرب

بكلماتها واستعمالاتها المختلفة إنما هي لغة قائمة على أصول ومبان، وأن كل لفظة فيها أخذت سمناً معيناً حسب قواعد خاصة روعيت فيها.

ح. اتفق البحث مع منع اللغويين اجتماع مثلين من الأصول متجاورين؛ لأن التضعيف يتقل على ألسنتهم؛ ولأن الحروف الأصول راسخة وثابتة يتكرر نطقها؛ بمعنى أن ثقلها ثابت عكس الحروف الزوائد التي يذهب ثقلها بذهابها.

عاشراً: في الفصل الثالث (المنع في قضايا صوتية خاصة بالصيغ)، توصل البحث إلى ما يأتي:

أ. اتفاق البحث مع اللغويين في منع توالي الاعلالين في صيغة الفعل اللفيف المقرون في نحو (هوى) و(نوى)؛ لأن في ذلك اجحاف باللفظة أي: احلالاً بمعناها.

ب. بين البحث علل اللغويين في منع مجيء فعل معتل الآخر بالياء على صيغة (فَعَلَّ).

ت. منع مجيء اللفيف المقرون بياءين على صيغة (فَعَلَّ) من نحو (حيي).

ث. منع زيادة الواو أولاً.